أثر مكونات السياسة المالية علي النمو الاقتصادي في مصر

سعود الحميدي سعود جلال

طالب دكتوراه بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل

محمد عبد الحفيظ محمد السمان

استاذ الاقتصاد الزراعي وعميد كلية الزراعة – جامعة سوهاج

حسن موسي رضوان

مدرس الاقتصاد الزراعي بالمعهد العالي للتعاون والإرشاد الزراعي بأسيوط

الملخص:

تهدف الدراسة إلى اختبار ما إذا كان لمكونات السياسة المالية أثر على معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي توجيه صانع القرار في مصر بأي مكون في السياسة المالية له تأثير أكبر على النمو الاقتصادي. يتبن من الدراسة وجود زيادة معنوية إحصائياً في قيمة الايرادات العامة تقدر بحوالي ٦٠.٧ مليار جنيه، بمعدل زيادة سنوي بلغ حوالي ١٣,٣%، بالإضافة الي وجود زيادة معنوية إحصائياً في قيمة النفقات العامة تقدر بحوالي ٩٠.٦ مليار جنيه، بمعدل زيادة سنوي بلغ حوالي ١٣,٧%، بالإضافة الي وجود تأثير معنوية علي الناتج المحلي الإجمالي لكل من الايرادات العامة والنفقات العامة وصافي الموازنة العامة. ويتضح أن أكثر مكون في السياسة المالية له تأثير أكبر علي النمو الاقتصادي هو الايرادات العامة.

الكلمات الإفتتاحية: السياسة المالية – النمو الإقتصادى – مصر

Abstract

The Effect of Fiscal Policy Components on Economic Growth in Egypt

The study aims to test whether the components of the fiscal policy have an impact on the rate of economic growth, and thus guide the decision-maker in Egypt in which component of the fiscal policy has a greater impact on economic growth. The study shows that there is a statistically significant increase in the value of public revenues, estimated at about 60.7 billion pounds, at an annual increase rate of about 13.3%, in addition to a statistically significant increase in the value of public expenditures, estimated at about 90.6 billion pounds, at an annual increase rate of about 13, 7%, in addition to a significant impact on GDP for both public revenues, public expenditures and the net public budget. It appears

that the most important component of fiscal policy that has a greater impact on economic growth is public revenues.

المقدمة:

تعتبر العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي من الموضوعات التي تحظي باهتمام كبير في الدراسات المالية والاقتصادية وقد أخذت أبعاد مختلفة من حيث تناول الموضوع ومن أبرز المدارس التي تطرقت إليه المدرسة الكنزية، وتحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية، حيث تتعلق بالإجراءات المتعمدة من طرف الدولة فيما يخص الإنفاق العام والإيرادات العامة والموازنة العامة، بهدف التاثير علي المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاتجاه المرغوب.

ولقد كان للتطورات التي شهدها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي، وبخاصة تلك التي تتعلق بالأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، والتي كان لها أثر كبير في تزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز في الموازنة واختلال ميزان المدفوعات لمختلف الدول التي كان لها الدور الكبير في تحول دور السياسة النقدية، وتغيُر مفهومها، وطريقة عملها، وذلك ابتداءً من ظهور الفكر الكينزي الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية الكلية؛ من أجل معالجة الركود الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار، والنمو؛ كل ذلك استوجب القيام بالعديد منالتغيرات في السياسة النقدية والمالية؛مما أدى لتطور أساليب، وأدوات، وأهداف كل من السياسة المالية، مما كان له دور كبير في تغيُر نظرة الدول إلى السياسة المالية.

رغم أن السياسة المالية تعد من السياسات الرئيسية في تحقيق النمو والاستقرار، إلا أنها تختلف من حيث التطبيق من دولة إلى أُخرى وذلك بحسب متغيرات كل دولة؛إذ أن نظرة الدول النامية للسياسة المالية تختلف عن نظرة الدول المتقدمة من حيث الأهداف، فالدول المتقدمة ترى أن هدف السياسة المالية الأساسي هو تحقيق

الاستقرار النقدي وتخفيض معدلات التضخم، أما الدول النامية فترى أن هدف السياسة المالية أبعد من ذلك؛ إذ تهدف من خلالها إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والاستقرار النقدي، وتخفيض مستويات البطالة، واستقرار أسواق صرف العملات.علاوة على ذلك، فإن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين السياسات الأُخرى؛ لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي.

الإشكالية:

ما هو أثرمكونات السياسة المالية على معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير والأجل الطويل؟ وما هو طبيعة ذلك الأثر في حالة الاقتصاد المصري؟ ويشتق من هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية أخرى تدور وتتمحور الدراسة حولها لتحليلها والإجابة عليها وتتمثل الأسئلة الفرعية في:

١- ما هو مدى تأثيرالإيرادات العامة على النمو الاقتصادي؟
٢- هل للإنفاق العام تأثير كبير على النمو الاقتصادي؟
٣- ما هي طبيعة تأثير صفي الموازنة العامة على النمو الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

تقتضي معالجة الموضوع صياغة مجموعة من الفرضيات هي حصيلة مجموعة من القراءات وابزر هذه الفرضيات:

١- تعتبر السياسة المالية أحد السياسات الاقتصادية الناجحة المتبعة في مصر.
٢- النمو الاقتصادي يمثل الزيادة الحقيقية في الدخل القومي.

٣- ساهمت السياسة المالية المطبقة بمختلف أدواتها في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اختبار ما إذا كان لمكونات السياسة المالية أثر على معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي توجيه صانع القرار في مصر بأي مكون في السياسة المالية له تأثير أكبر على النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية البحث إلى أن الموضوع الذي يتناوله يُلقي أهمية كبيرة على النمو الاقتصادي في مصر في ظل تطور هيكل السياسة المالية خلال فترة الدراسة،وسيتم دراسة النمو الاقتصادي مُعبْراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي من خلال التركيز على جانبين أساسيين للسياسة المالية وهما (الإنفاق العام، والإيرادات العامة)،تستمد السياسة المالية أهميتها من أدواتها حيث أن النفقات العامة تؤثر في النشاط الاقتصادي الوطني، فهي تؤثر على الاستهلاك،والادخار، والاستثمار، والإيرادات تمثل الموارد التي تحصل عليها الدولة لتقوم بتغطية نفقاتها وكلما زادت إيرادات الدولة واستثمارها زاد النمو الاقتصادي في الدولة.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة:

المطلب الاول: تطور رصيد الميزانية في مصر (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠١٨/٢٠١٩):

أولاً: تطور الايرادات العامة:

تشير البيانات المدونة في الجدول رقم (١) أن إجمالي قيمة الايرادات العامة خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠١٩/٢٠٢٠) قد تراوحت بين حد أدني بلغ حوالي

١١٠,٨٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، وحد أقصي بلغ حوالي ١١٣٤,٤ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٤٥٣.٦ مليار جنيه. وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام الموضحة في الجدول رقم (٤) يتضح وجود زيادة معنوية إحصائياً في قيمة الايرادات العامة تقدر بحوالي ٦٠.٧ مليار جنيه، بمعدل زيادة سنوي بلغ حوالي ١٣,٣%، ويشير معامل التحديد (ر٢) إلي أن حوالي ٨٧% من التغيرات الحادثة تعزي إلي العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

الجدول رقم (١) تطور رصيد الميزانية في مصر(٢٠٠٠-٢٠١٧)

السنوات	الايرادات العامة	النمو السنوي%	النفقات العامة	النمو السنوي%	صافي الموازنة العامة
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١١٠.٨٦٤	-	١٦١.٦١٠	-	٥٠.٧٤٦-
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٣٠.١٥١	١٧.٤	١٨٧.٨١	٢٦.٢	٥٧.٦٥٩-
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٦٣.٩٠٦	٢٥.٩	٢١٧.٢٧٤	١٥.٧	٥٣.٣٦٨-
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢١٢.٤٠٤	٢٩.٦	٢٨٢.٢٩٠	٢٩.٩	٦٩.٨٨٦-
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٨٢.٥٠٥	٣٣	٣٥١.٥٠٠	٢٤.٥	٦٨.٩٩٥-
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٦٨.١١٤	٥.١-	٣٦٥.٩٨٧	٤.١	٩٧.٨٧٣-
٢٠١١/٢٠١٠	٢٨٥.٨١٠	٦.٦	٤٠٣.١٦٨	١٠.٢	١١٧.٣٥٨-
٢٠١٢/٢٠١١	٣٠٣.٦٢٢	٦.٢	٤٧٠.٩٩٢	١٦.٨	١٦٧.٣٧-
٢٠١٣/٢٠١٢	٣٥٠.٣٢٢	١٥.٤	٥٨٨.١٨٨	٢٤.٩	٢٣٧.٨٦٦-
٢٠١٤/٢٠١٣	٥٠٥.٤٩٩	٤٤.٣	٦٨٩.٣٢٧	١٧.٢	١٨٣.٨٢٨-
٢٠١٥/٢٠١٤	٥٤٨.٦٣٢	٨.٥	٧٨٩.٤٣١	١٤.٥	٢٤٠.٧٩٩-
٢٠١٦/٢٢٠١٥	٤٩١.٤٨٨	١٠.٤	٨١٧.٨٤٧	٣.٦	٣٢٦.٣٥٩-
٢٠١٧/٢٠١٦	٦٥٩.١٨٤	٣٤.١	١٠٣١.٩٤١	٢٦.٢	٣٧٢.٧٥٧-
٢٠١٨/٢٠١٧	٨٢١.١٣٥	٢٤.٦	١٢٤٤.٤٠٨	٢٠.٦	٤٢٣.٢٧٣-
٢٠١٩/٢٠١٨	٩٨٩.١٨٨	٢٠.٥	١٤٢٤.٠٢٠	١٤.٤	٤٣٤.٨٣٢-
٢٠٢٠/٢٠١٩	١١٣٤.٤٢٤	١٤.٧	١٥٧٤.٥٥٩	١٠.٦	٤٤٠.١٣٥-
المتوسط	٤٥٣.٥٧٨	-	٦٦٢.٥٢٢	-	٢٠٨.٩٤-

المصدر: وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة لجمهورية مصر العربية عداد متفرقة.

ثانيا: تطور النفقات العامة:

تشير البيانات المدونة في الجدول رقم (١) أن إجمالي قيمة النفقات العامة خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠١٩/٢٠٢٠) قد تراوحت بين حد أدني بلغ حوالي ١٦١,٦١ مليار جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وحد أقصي بلغ حوالي ١٥٧٤,٦ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٦٦٢.٥ مليار جنيه. وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام الموضحة في الجدول رقم (٤) يتضح وجود زيادة معنوية إحصائياً في قيمة النفقات العامة تقدر بحوالي ٩٠.٦ مليار جنيه، بمعدل زيادة سنوي بلغ حوالي ١٣,٧%، ويشير معامل التحديد (ر٢) إلي أن حوالي ٩٢% من التغيرات الحادثة تعزي إلي العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

ثالثا: صافي الموازنة العامة:

يوضح الجدول(١) ان الموازنة العامة سجلت عجز خلال السنوات (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠١٩/٢٠٢٠) قد تراوحت بين حد أدني بلغ حوالي ٥٠,٧٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وحد أقصي بلغ حوالي ٤٤٠,١ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٢٠٨.٩ مليار جنيه.

جدول رقم (٢): الإتجاه الزمني العام لتطور رصيد الميزانية في مصر(٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠١٩/٢٠٢٠)

البيان	المعادلة	ر٢	ف	معدل التغير السنوي(%)
الايرادات العامة	ص^هـ = -٦٣,٢ + ٦٠,٧س هـ (١٠,٠٧)**	٠,٨٧	١٠١,٥**	١٣.٤
النفقات العامة	ص^هـ = -١٠٨,٣ + ٩٠.٦ س هـ (١٢,٦)**	٠,٩٢	١٥٩,٩**	١٣.٧

حيث ص هـ تشير إلي القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة هـ ،

س$_{هـ}$ تشير إلي ترتيب عنصر الزمن حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ... ، ٢٠، ر٢ تشير إلي معامل التحديد.

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (١).

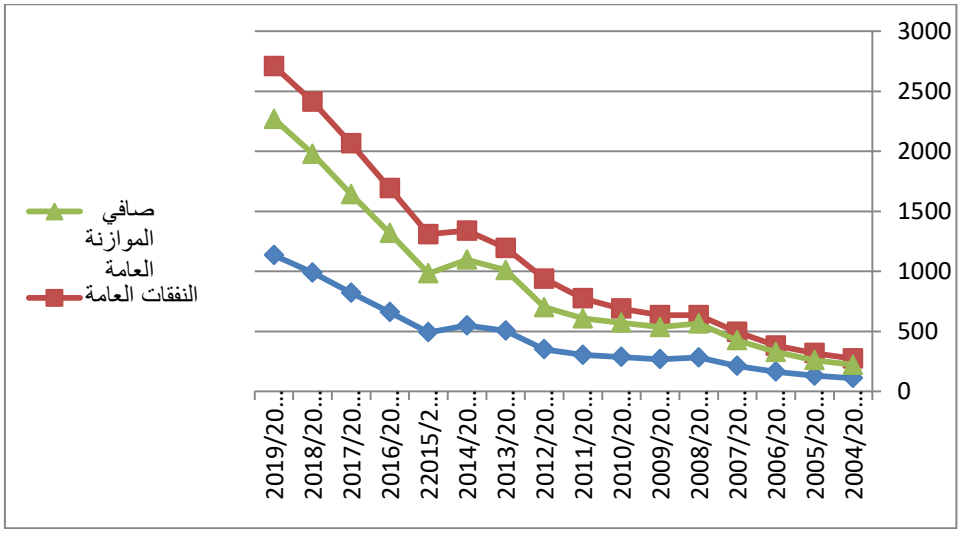

الشكل رقم (١) تطور رصيد الميزانية في مصر(٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠١٩/٢٠٢٠)

المطلب الثاني : تطور معدل النمو الاقتصادي في مصر (٢٠٠٤-٢٠١٩):

تشير البيانات المدونة في الجدول رقم (١) أن قيمة إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧) قد تراوحت بين حد أدني بلغ حوالي ٤٨٥,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٤، وحد أقصي بلغ حوالي ١٩٣٤,٤ مليون جنيه عام ٢٠١٩، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٩٣٤,٤ مليار جنيه. وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام الموضحة في الجدول رقم (٤) يتضح وجود زيادة معنوية إحصائياً في قيمة الايرادات العامة تقدر بحوالي ٢٨٠.٦ مليار جنيه، بمعدل زيادة سنوي بلغ حوالي ١٤,٥%، ويشير معامل التحديد (ر٢) إلي أن حوالي ٨٦% من التغيرات الحادثة تعزي إلي العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

كما تشير بيانات نفس الجدول الي أن معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩) قد تراوحت بين حد أدني بلغ حوالي ١,٨% عام ٢٠١١، وحد أقصي بلغ حوالي ٧.١% عام ٢٠٠٨، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٤,٤٩%. وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام الموضحة في الجدول رقم (٤) لم تثبت معنوية النموذج.

الجدول رقم (٣) تطور معدل النمو الاقتصادي في مصر (٢٠٠٤-٢٠١٩)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو الاقتصادي %
٢٠٠٤	٤٨٥.٣٠٠	٤.٠٩
٢٠٠٥	٥٣٨.٥٠٠	٤.٥
٢٠٠٦	٦١٧.٧٠٠	٦.٨
٢٠٠٧	٧٤٤.٨٠٠	٧.٠٨
٢٠٠٨	٨٩٥.٥٠٠	٧.١
٢٠٠٩	١٠٤٢.٢٠٠	٤.٦
٢٠١٠	١٢٠٦.٦٠٠	٥.١
٢٠١١	١٣٧١.١٠٠	١.٨
٢٠١٢	١٦٧٤.٧٠٠	٢.٢
٢٠١٣	١٨٦٠.٤٠٠	٢.١٨
٢٠١٤	٢١٣٠.٠٠٠	٢.٩
٢٠١٥	٢٤٤٣.٩٠٠	٤.٣
٢٠١٦	٢٧٠٩.٤٠٠	٤.٣
٢٠١٧	٣٤٧٠.٠٠٠	٤.١
٢٠١٨	٤٤٣٧.٤٠٠	٥.٣
٢٠١٩	٥٣٢٢.٣٠٠	٥.٦
المتوسط	١٩٣٤.٣٦٣	٤.٤٩

المصدر: البنك الدولي ، مؤشرات التنمية الاقتصادية، http:// data.albankaldawli.org/country/Algeria

جدول رقم (٢): الإتجاه الزمني العام تطور معدل النمو الاقتصادي في مصر (٢٠٠٤-٢٠١٩)

البيان	المعادلة	ر٢	ف	معدل التغير السنوي(%)
الناتج المحلي الإجمالي	ص^هـ=٤٥١,٧ + ٢٨٠,٦سهـ (٩,٤٣)**	٠,٨٦	٨٩,٠٠**	١٤.٥
معدل النمو الاقتصادي %	ص^هـ= ٥,٢ + ٠.٠٨ سهـ (-٠.٩٤)	٠,٠٦	٠,٨٨	-

حيث صهـ تشير إلي القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة هـ ،
سهـ تشير إلي ترتيب عنصر الزمن حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ... ، ٢٠، ر٢ تشير إلي معامل التحديد.

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (١).

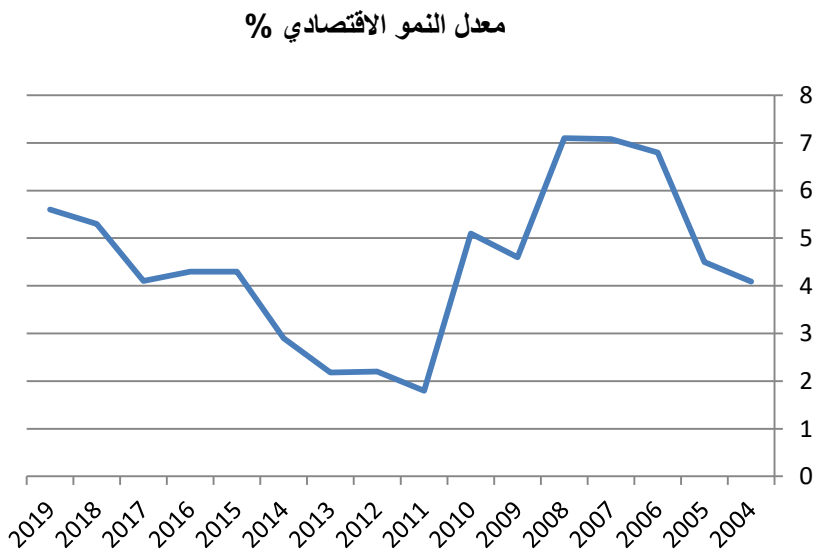

الشكل رقم (٣) تطور معدل النمو الاقتصادي في مصر (٢٠٠٠-٢٠١٧)

المطلب الثاني : أثر ادورات السياسة المالية علي النمو الاقتصادي في مصر (٢٠٠٤-٢٠١٩):

سنحاول في هذا الجزء بناء نموذج لقياس أثر أدوات السياسة المالية علي النمو الاقتصادي وتحليل العلاقة بينهما في مصر.

اولأ: الضيغة الرياضية للنموذج القياسي:

GDP= F (REV, DEP, DEF)

GDP : الناتج المحلي الإجمالي.

REV : الايرادات العامة.

DEP: النفقات العامة.

DEF: صافي الموازنة العامة

اولأ: اختبارات السكون جدر الوحدة:

يعد اختبار جذر الوحدة الإجراء الأولي في تقدير وقياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار السلاسل الزمنية طويل الأجل. هو التأكد من سكون السلسلة الزمنية بهدف عدم الوقوع في فخ الانحدار الزائف الذي يظهر في حال عدم سكون السلسلة الزمنية، وهناك عدة اختبارات لمعرفة سكون السلاسل الزمنية الإ أن أكثرها أهمية وشيوعا علي مستوي واسع اختبار ديكي فولر.

١- اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF):

لغرض اختبار جذر الوحدة علي متغيرات النموذج تم تكوين الجدول التالي رقم(٥) أن متغيرات الدراسة ساكنة وهذا ما يدل علية قيم (tau) المحسوبة التي كانت أكبر من القيم الحرجة عند مستوي معنوية (٥%)، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تؤكد خلو السلاسل الزمنية للمتغيرات من جذر الوحدة وبالتالية سكونها.

الجدول (٥) نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

المتغيرات	اختبار جذر الوحدة	ADF		
		معملة الاختبار	٥% معلمة الاختبار عند	القيمة الاحتمالية
GDP	Level	8.106	-3.081	1.000
	Deff 1st	1.412	-3.144	0.998
REV	Level	2.055	-3.081	0.999
	Deff 1st	-2.305	-3.098	0.183
DEP	Level	4.035	-3.08	1.000
	Deff 1st	-1.804	-3.098	0.363
DEF	Level	0.346	-3.081	0.972
	Deff 1st	-3.588	-3.098	0.021

المصدر: اعتمادا علي برنامج Eviews

ثانياً: اختبار التكامل المشترك بطريقة جاهانسون:

حيث سيتم ذلك من خلال اختبار قيمة الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمي، والتي يمكن من خلالها إمكانية قبول الفرض العدم الذي تشير الي عدم وجود متجهات للتكامل المشترك عند مستوي معنوية 0.05، الجدول رقم يوضح:

١- أختبار التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والايرادات العامة:

أ- اختبار الأثر: تشير نتائج اختبار الأثر الي رفض فرضية العدم (r=0)، التي تشير الي وجود علاقة للتكامل المشترك، وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر تساوي ١٤.٤٠ وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوي معنوية 0.05 والتي تساوي ١٥.٤٩، كما يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير الي أنه توجد علاقة للتكامل المشترك علي الأكثر بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة. وذلك لأن قيمة الأثر (٣.٦٠) أقل من القيمة الحرجة للاختبار (٣.٨٤) عند مستوي معنوية

0.05 ، وبالتالي يظهر اختبار قيمة الأثر وجود شعاع وحيد للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

ب- اختبار القيمة الذاتية العظمي: من خلال هذا الاختبار توصلنا الي رفض فرضية العدم (r=0) والتي تشير الي عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك، وذلك لأن قيمة إحصائية الذاتية العظمي (١٣.٤٠) وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوي معنوية 0.05 والتي تساوي (١٤.٢٦)، كما يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير الي أنه توجد علاقة للتكامل المشترك علي الأكثر بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة، وذلك لأن القيمة الذاتية العظمي (٣.٦٠) أقل من القيمة الحرجة للاختبار (٣.٨٤) عند مستوي معنوية 0.05 ومنه يمكن القول أنه توجد علاقة للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

٢- أختبار التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة:

أ- اختبار الأثر: تشير نتائج اختبار الأثر الي رفض فرضية العدم (r=0)، التي تشير الي وجود علاقة للتكامل المشترك، وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر تساوي ٧.٨٠ وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوي معنوية 0.05 والتي تساوي ١٥.٤٩، كما يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير الي أنه توجد علاقة للتكامل المشترك علي الأكثر بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة. وذلك لأن قيمة الأثر (٠.٩٧) أقل من القيمة الحرجة للاختبار (٣.٨٤) عند مستوي معنوية 0.05 ، وبالتالي يظهر اختبار قيمة الأثر وجود شعاع وحيد للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

ب- اختبار القيمة الذاتية العظمي: من خلال هذا الاختبار توصلنا الي رفض فرضية العدم (r=0) والتي تشير الي وجود علاقة للتكامل المشترك، وذلك لأن قيمة إحصائية الذاتية العظمي (٦.٨٢) وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوي معنوية 0.05 والتي تساوي (١٤.٢٦)، كما يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير الي أنه توجد علاقة للتكامل المشترك علي الأكثر بين النمو الاقتصادي والايرادات العامة، وذلك لأن القيمة الذاتية العظمي (٠.٩٧) الحرجة للاختبار

(٣.٨٤) عند مستوي معنوية 0.05 ومنه يمكن القول أنه توجد علاقة للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

الجدول رقم (٦) اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين النمو الاقتصادي وكل من الايرادات العامة والنفقات العامة وصافي الموازنة العامة

المتغيرات	فرضية العدم	القيمة الذاتية	قيمة الأثر trace	القيمة الحرجة لاختبار الأثر عند ٥%	القيمة الذاتية max	القيمة الحرجة لاختبار القيمة الذاتية عند ٥%)
GDP&REV	R=0	0.64	14.40	15.49	13.40	14.26
	R≤ 1	0.28	3.60	3.84	3.60	3.84
GDP&DEP	R=0	0.38	7.80	15.49	6.82	14.26
	R≤ 1	0.06	0.97	3.84	0.97	3.84
GDP&DEF	R=0	0.64	23.95	15.49	14.20	14.26
	R≤ 1	0.49	3.62	3.84	3.62	3.84

المصدر: اعتمادا علي برنامج Eviews.

٣- أختبار التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي و صافي الموازنة العامة:

أ- اختبار الأثر: تشير نتائج اختبار الأثر الي رفض فرضية العدم (r=0)، التي تشير الي عدم وجود اي علاقة للتكامل المشترك، وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر تساوي ٢٣.٩٥ وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوي معنوية 0.05 والتي تساوي ١٥.٤٩، كما يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير الي أنه توجد علاقة للتكامل المشترك علي الأكثر بين النمو الاقتصادي وصافي الموازنة العامة. وذلك لأن قيمة الأثر (٣.٦٢) أقل من القيمة الحرجة للاختبار (٣.٨٤) عند مستوي معنوية 0.05 ، وبالتالي يظهر اختبار قيمة الأثر وجود شعاع وحيد للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

ب- اختبار القيمة الذاتية العظمي: من خلال هذا الاختبار توصلنا الي رفض فرضية العدم (r=0) والتي تشير الي عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك، وذلك لأن قيمة إحصائية الذاتية العظمي (١٤.٢٠) وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوي معنوية 0.05 والتي تساوي (١٤.٢٦)، كما يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير الي أنه توجد علاقة للتكامل المشترك علي الأكثر بين النمو الاقتصادي والايرادات العامة، وذلك لأن القيمة الذاتية العظمي (٣.٦٢) الحرجة للاختبار (٣.٨٤) عند مستوي معنوية 0.05 ومنه يمكن القول أنه توجد علاقة للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

ثالثا: أنواع الدوال الممكنة للجمع بين مغير النمو الاقتصادي ومتغيرات السياسة المالية:

في هذا الشق سوف نستعرض جميع الضيغ الرياضية جميع الصيغ الرياضية المتاحة (في حدود الانحدار البسيط) لتقييد العلاقة بين متغير حجم الناتج المحلي الاجمالي (Y)، جميع متغيرات السياسة المالية(الايرادات العامة، الفقات العامة، صافي الموازنة العامة) كل علي حدي باستخدام طريقة المربعات الصغري.

١- العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والايرادات العامة:

تشير معادلة المقدرة للانحدار البسيط أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والايرادات العامة علاقة طرديا، وهذا يعني أن كلما زادت قيمة الايرادات العامة بمقدار مليار جنيه، يؤدي الي زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٤٦١٣,٤ مليون جنيه.

أ- المعنوية الكلية :

يمكن إختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية فيشر، ونلاحظ من النموذج المقدر أن الإحتمالية الإحصائية لفيشر تقدر ب ٧٧٥,٩وهي عند مستوي معنوية أقل من مستوى المعنوية ٥ % ومنه للنموذج معنوية إحصائية.

ب–**معامل التحديد "قوة إرتباط النموذج" :**

إن المعادلـة المقـدرة $GDP = \beta0 + \beta2REV$ تفسـر لنـا ٩٨.١% مـن التغيرات الإجمالية للمتغير التابع GDP في الفترة ٢٠٠٤–٢٠١٩ وهي تعبر عن جودة توفيق لهذا النموذج، أما النسبة المتبقية ترجع إلى المتغيرات المفسرة الأخرى غير الداخلة في المعادلة.

الجدول رقم (٧) العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٤–٢٠١٩)

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 09/07/20 Time: 18:05				
Sample: 2004 2019				
Included observations: 16				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1002	-1.760253	89977.59	-158383.3	C
0.0000	27.85630	165.6308	4613.861	X1
1934363.	Mean dependent var		0.982278	R-squared
1437404.	S.D. dependent var		0.981012	Adjusted R-squared
27.34709	Akaike info criterion		198069.8	S.E. of regression
27.44367	Schwarz criterion		5.49E+11	Sum squared resid
27.35204	Hannan-Quinn criter.		-216.7768	Log likelihood
1.956044	Durbin-Watson stat		775.9733	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من أعداد الباحث حسب معطيات الجدول السابق ، اعتمادا علي برنامج Eviews.

٢ – العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و النفقات العامة:

تشير معادلة المقدرة للانحدار البسيط أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة علاقة طرديا، وهذا يعني أن كلما زادت قيمة الايرادات العامة بمقدار مليار جنيه، يؤدي الي زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٣١٥٩,٧ مليون جنيه.

أ- المعنوية الكلية :

يمكن إختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية فيشر، ونلاحظ من النموذج المقدر أن الإحتمالية الإحصائية لفيشر تقدر ب ٦٧٢,٧وهي عند مستوي معنوية أقل من مستوى المعنوية ٥ % ومنه للنموذج معنوية إحصائية.

ت-معامل التحديد "قوة إرتباط النموذج" :

إن المعادلة المقدرة $GDP = \beta0 + \beta2DEP$ تفسر لنا ٩٧.٨% من التغيرات الإجمالية للمتغير التابع GDP في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٩ وهي تعبر عن جودة توفيق لهذا النموذج، أما النسبة المتبقية ترجع إلى المتغيرات المفسرة الأخرى غير الداخلة في المعادلة.

الجدول رقم (٨) العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والنفقات العامة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 09/07/20 Time: 18:11				
Sample: 2004 2019				
Included observations: 16				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1220	-1.645879	96617.58	-159020.8	C
0.0000	25.93674	121.8241	3159.719	X2
1934363.	Mean dependent var		0.979613	R-squared
1437404.	S.D. dependent var		0.978157	Adjusted R-squared
27.48718	Akaike info criterion		212440.0	S.E. of regression
27.58375	Schwarz criterion		6.32E+11	Sum squared resid
27.49212	Hannan-Quinn criter.		-217.8974	Log likelihood
0.958676	Durbin-Watson stat		672.7145	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من أعداد الباحث حسب معطيات الجدول السابق ، اعتمادا علي برنامج Eviews.

٣- العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و صافي الموازنة العامة:

تشير معادلة المقدرة للانحدار البسيط أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وصافي الموازنة العامة علاقة عكسية، وهذا يعني أن كلما زادت قيمة العجز في صافي الموازنة العامة بمقدار مليون جنيه، يؤدي الي نقص الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٩٢٠٥,٨ مليون جنيه.

أ- المعنوية الكلية : يمكن إختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية فيشر، ونلاحظ من النموذج المقدر أن الإحتمالية الإحصائية لفيشر تقدر ب ١١٨,٣وهي عند مستوي معنوية أقل من مستوى المعنوية ٥ % ومنه للنموذج معنوية إحصائية.

ب-معامل التحديد "قوة إرتباط النموذج" : إن المعادلة المقدرة $GDP = \beta 0 +$ β2DEF تفسر لنا ٤٧.٠٩% من التغيرات الإجمالية للمتغير التابع GDP في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٩ وهي تعبر عن جودة توفيق لهذا النموذج، أما النسبة المتبقية ترجع إلى المتغيرات المفسرة الأخرى غير الداخلة في المعادلة.

الجدول رقم (٩) العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي و صافي الموازنة العامة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 09/07/20 Time: 18:27				
Sample: 2004 2019				
Included observations: 16				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9603	0.050667	214252.3	10855.45	C
0.0000	-10.87809	846.2746	-9205.850	X3
1934363.	Mean dependent var		0.894206	R-squared
1437404.	S.D. dependent var		0.886649	Adjusted R-squared
29.13377	Akaike info criterion		483939.1	S.E. of regression
29.23035	Schwarz criterion		3.28E+12	Sum squared resid
29.13872	Hannan-Quinn criter.		-231.0702	Log likelihood
0.784219	Durbin-Watson stat		118.3328	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من أعداد الباحث حسب معطيات الجدول السابق ، اعتمادا علي برنامج Eviews.

المـــــــراجع

المراجع باللغة العربية:

١- هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموية في الاقتصاد السوري، وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب،دمشق، ٢٠١٠.

٢- أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.

٣- عبدالمطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية علي مستوي الاقتصاد القومي، ط١، مجموعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.

٤- هشام مصطفي الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، ط١، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،٢٠٠٧.

٥- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ط٦، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،٢٠١٥.

المراجع باللغة الانجليزية:

6- Paul Massé , Histoire économique et sociale du monde : de l'origine de l'humanité au XXe siècle, Tome 1, Editions l'harmattan, Paris, 2011,

7- Simon Kuznets, Modern Economic Growth: Findings and Reflections, The American Economic Review, vol 63, No 3, 1973.

8- David Edward O'connor, The Basics of Economics, Greenwood Publishing Group, Inc, USA, 2004.

9- Fidelis Ezeala-Harrison, Economic Development: Theory and Policy Applications, Greenwood Publishing Group, Inc, USA, 1996.